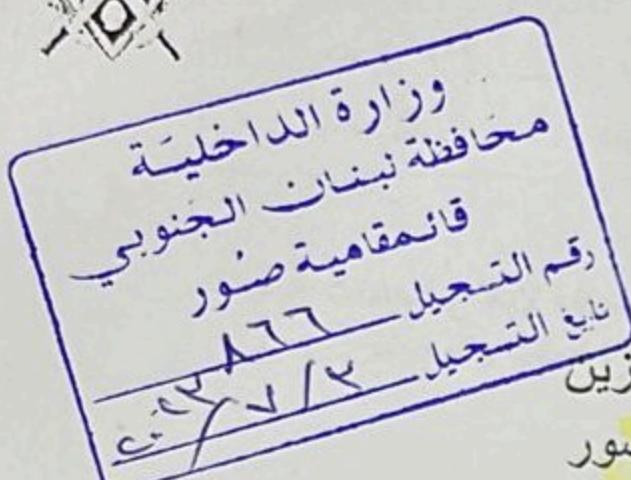


الجمهورية اللبنانية  
وزارة الداخلية والبلديات

محافظة لبنان الجنوبي

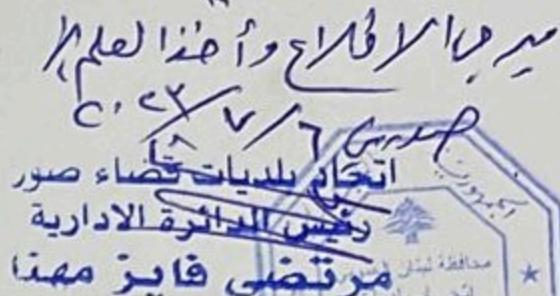
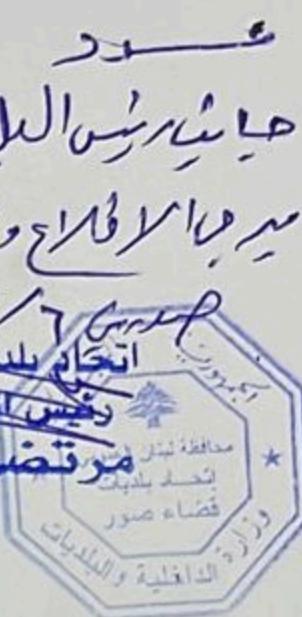
٣٠٦٩



جانب قائم مقامية قضاء جزين  
جانب قائم مقامية قضاء صور  
جانب اتحاد بلديات صيدا - الزهراني  
جانب اتحاد بلديات ساحل الزهراني  
جانب بلدية .....  
حضره مختار .....

الموضوع: وجوب التقدم بالتصريح عن الذمة المالية والمصالح بعد تمديد ولاية المجالس البلدية والاختيارية.

المرجع: - كتاب السيد وزير الداخلية والبلديات رقم ١٢٨٩٣ تاريخ ٢٠٢٣/١/٣٠.  
- كتاب الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد رقم ٤٨/ص تاريخ ٢٠٢٣/١/٢٤.



بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه،

نودعكم ربطاً كتاب وزير الداخلية والبلديات المشار إليه أعلاه، مرفقاً به كتاب الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المبين أعلاه، بشأن وجوب التقدم بالتصريح عن الذمة المالية والمصالح بعد تمديد ولاية المجالس البلدية والاختيارية.

يرجى الاطلاع وإجراء اللازم على ضوء ما تضمنه، والإفادة.

صيّدال في: ٢٠٢٣ - ٠٣ - ١٨

محافظ Lebanon الجنوبي

منصور فضو



بيان نسخة:  
المحفوظات.



EprintOther letter

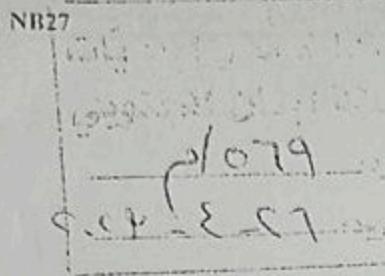
بيان نسخة:  
المحفوظات.

بيان نسخة:  
المحفوظات.

جمهورية اللبنانية  
وزارة الداخلية والبلديات

١٢٨٩٢ در

٢٠٢٣ كازنار ٤٠



بالإضافة لإبلاغ اتحادات البلديات  
والبلديات والمخاتير

- جانب محافظة مدينة بيروت
- جانب محافظة جبل لبنان
- جانب محافظة لبنان الشمالي
- جانب محافظة النبطية
- جانب محافظة لبنان الجنوبي
- جانب محافظة البقاع
- جانب محافظ بعلبك - الهرمل
- جانب محافظة عكار

نودعكم ربطاً نسخة عن كتاب الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد رقم ٤٨/ص تاريخ ٢٠٢٣/١/٢٤، والتي رأت وجوب التقدم بالتصريح عن الذمة المالية والمصالح بعد تمديد ولاية المجالس البلدية والاختيارية، على أن تقوم القائميات المعنية بتجميع هذه التصاريح تمهيداً لابداعها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عند اتمام التجهيزات اللازمة.

للاطلاع والمقتضى %

٤٠ كازنار ٢٠٢٣

بيروت، في

وزير الداخلية والبلديات  
بسام مولوي



تبلغ نسخة لجانب:  
المديرية العامة للادارات وال المجالس المحلية

وزارة الداخلية والبلديات  
المديرية الإدارية رئيس المكتب  
رقم التسجيل ..... ٢٠٢٢/١٢/٨٩٣  
تاريخ الورود ..... ٢٠٢٢/١٢/٢٥

S

الجمهورية اللبنانية  
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

رقم الصادر : ٤٨/ص

جانب وزير الداخلية والبلديات  
القاضي بسام مولوي المحترم

الموضوع : ابداء الرأي لجهة وجوب التقدم بالتصريح عن الذمة المالية والمصالح في ظل تمديد ولاية المجالس البلدية والاختيارية.

المرجع : كتابكم رقم ١٢٨٩٣ تاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٦ ومرافقاته.

بالإشارة الى الموضوع والمرجع المشار اليهما اعلاه،

وبعد الاطلاع على طلب قائمقام الشوف بالتكليف بيان الرأي لجهة وجوب التقدم بالتصريح عن الذمة المالية والمصالح بعد تمديد ولاية المجالس البلدية والاختيارية،

وبعد التداول في الطلب تفيدكم الهيئة بما يلي :

انه من حيث المبدأ وعملاً باحكام البند ١ من الفقرة أ - من المادة ٣ من القانون رقم ١٨٩ تاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٦ "يعتبر تولي وظيفة عمومية كل تجديد او تمديد لها لولايات متتالية بالانتخاب او الانتداب او باية طريقة اخرى ينص عليها القانون." وينبغي وبالتالي ان يتقدم الموظف المعنى، بتصريح اول خلال شهرين من تاريخ التمديد.

الا انه وباعتبار ان الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد اضحت المرجع الوحيد لايداع التصاريح لديها. ونظرأً لعدد التصاريح الكبير الواجب تقديمها من قبل المجالس البلدية والاختيارية، ولعدم جهوزية الهيئة بعد، لاستلام هذا الكم الكبير من التصاريح لا ورقياً ولا الكترونياً. فاننا نرى، ولقرب انتهاء فترة التمديد في ٢٠٢٣/٥/١٥ موعد تقديم التصريح الدوري، تجميع هذه التصاريح لدى القائممقامية تمهدأ لايداعنا ايها عند اتمام التجهيزات اللازمة لذلك.

كما نطلب من جانبكم وللأسباب عينها، التفضل بابلاغ سائر القائممقاميات مضمون هذا الرأي لعميمه وفقاً للحصول على المجالس البلدية والاختيارية.

وتفضلاً بقبول فائق الشكر والامتنان

٢٠٢٣/١/٤٤ بيروت في

رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

القاضي كلو د كرم